

Distr.: General  
23 November 2009  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثامنة والأربعون

٣-١٢ شباط/فبراير ٢٠١٠

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت\*

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة

الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين:

الموضوع ذو الأولوية: الإدماج الاجتماعي

بيان مقدم من التحالف العالمي للشباب، وهي منظمة غير حكومية ذات  
مركز استشاري عام لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

\* E/CN.5/2010/1



## البيان

١ - الإدماج الاجتماعي هو عملية يتمكن من خلالها جميع أعضاء المجتمع من العيش والعمل معا لتحقيق الصالح العام. ويمكن فهم هذه العملية على أفضل نحو على أنها التزام بالتضامن. وحيث أن التضامن هو الركيزة التي تقوم عليها التنمية المستدامة وبناء مجتمعات تتسم بالحرية والعدالة والسلام، يرحب التحالف العالمي للشباب بفرصة مواصلة استعراض مسألة "الإدماج الاجتماعي" باعتبارها موضوع الدورة الثامنة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية.

٢ - وبمكنا مواصلة استكشاف موضوع هذا العام وهو "الإدماج الاجتماعي" إذا فهمنا هذه العبارة على أنها تعني "التماسك الاجتماعي". ومن منطلق ما أعربت عنه بعض البلدان في الدورة السابعة والأربعين، يبدو أن الإدماج الاجتماعي قائم على نهج يسري من "أعلى إلى أسفل" تقوم الدول الأطراف من خلاله بفرض الإدماج أو بالإجبار عليه. أما كلمة "التماسك"، فهي تفترض وجود عملية تتسم بالترابط العضوي بشكل أكبر، يختار الناس في إطارها بحرية أن يعيشوا معا متضامنين، بتشجيع من الدولة. ويعد هذا تعبيراً أكثر ملاءمة عما يرغب المجتمع الدولي في تحقيقه من ناحية التنمية الاجتماعية.

## التضامن

٣ - نحن، الشباب من جميع مناطق العالم، ملتزمون بالعيش متضامنين وتعزيز هذا التضامن في جميع العلاقات الإنسانية. وإذ نشير إلى أن الكرامة الأصيلة لكل شخص هي الركيزة التي تقوم عليها جميع التعاملات العادلة بين البشر، وإذ نشير إلى أن هذه الكرامة غير قابلة للتصرف ولا يمكن التقليل منها بأي قدر كان؛ فإننا نؤكد أن كل شخص حر، وإن لديه القدرة على اختيار تصرفه وفقاً لما يمليه كون الكرامة مكفولة لجميع الأشخاص. وبدون أن نعي أن كافة البشر لهم قيمة في حد ذاتهم، فلن يكون من الممكن تحقيق التماسك الاجتماعي.

٤ - وانطلاقاً من هذا الفهم للفرد وللحقوق الإنسانية، فإننا نلزم أنفسنا على وجه الخصوص بالتضامن مع جميع من هم في حاجة، أو من هم عرضة لخطر الحروب أو المجاعات أو الأمراض أو القلاقل الاجتماعية ومشاقها، ومن يعانون من الفقر واليأس. وتماشياً مع هذا الالتزام، فقد تصدينا لموضوع التماسك الاجتماعي في سياق الشباب، والمعوقين، والأسر. وينضم التحالف العالمي للشباب إلى ركب المجتمع الدولي في التزامه بإزاء تشجيع التماسك الاجتماعي، وبخاصة مع أعضاء الفئات المهمشة، وتعزيز تهيئة بيئة تمكن من تحقيق التنمية المتكاملة.

## الشباب

٥ - تبرز الإحصاءات التي تعنى بحالة الشباب الحاجة إلى إدماج الشباب في أي خطة إنمائية. فوفقا للتقرير عن الشباب في العالم (٢٠٠٥)، فإن الشباب، الذين عرفهم التقرير على أنهم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة، يشكلون ما يقرب من ١٨ في المائة (١,١ بليون شخص) من مجموع سكان العالم، ويشكل الشباب والأطفال معا ما يقرب من ٤٠ في المائة من عدد السكان في العالم. وفي العديد من البلدان في العالم، ولا سيما في العالم النامي، هناك أغلبية من الشباب ممن لديهم قدرة إبداعية على تغيير مجتمعاتهم.

٦ - إلا أنه نتيجة للفقر وما يصاحبه من عدم توفر القدر الكافي من الرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل، يذهب قدر كبير من هذه الطاقة الإبداعية للشباب سدى. ويبلغ عدد الشباب الذين يرزحون تحت وطأة الفقر المدقع ما يقرب من ٢٣٨ مليون شاب، منهم ما يقرب من ١٣٣ مليون من الأميين. ويشكل الشباب ما يقرب من ٤١ في المائة من تعداد العاطلين في العالم. وحاليا يواجه الملايين من المراهقين، ولا سيما الفتيات، احتمال عدم إتمام دراستهم، مما يزيد من فرص العيش في فقر، وكذلك الإصابة بالأمراض المعدية.

٧ - ونهيب بالدول وبالمجتمع المدني الاستثمار في الرعاية الصحية الأساسية وتعزيزها، الأمر الذي سيتيح لجميع أفراد المجتمع أن يعيشوا حياة صحية بقدر أكبر، ويطلق طاقاتهم كي ينمو من مهاراتهم ويسهموا في الصالح العام. ومن شأن تحسينات الرعاية الصحية الأساسية أن تقلل أيضا مسؤوليات تقديم الرعاية الواقعة على كاهل الكثير من الشباب، وبخاصة في العالم النامي، وتحول دون انقطاعهم عن تعليمهم النظامي.

٨ - وختاما، نطلب إلى المجتمع الدولي أن يبدي تضامنه مع الأسر، وهي التي تحدث الأثر الأكبر في حياة الشباب، وأن يعمل كشريك للأسر ومجتمعاتها المحلية من أجل تهيئة الظروف المثلى للتنمية المتكاملة للشباب.

٩ - وعلى وجه التحديد، نوصي الدول الأعضاء بما يلي:

(أ) أن تفي بالتزاماتها لكفالة إمكانية الحصول على التعليم الابتدائي والثانوي. وينبغي لها أيضا أن تعمل في شراكة مع المجتمع المدني من أجل تعزيز المؤسسات المحلية للتعليم العالي ولزيادة إتاحة التعليم الجامعي والمهني بتكلفة معقولة. ويلزم احترام دور الوالدين والأسر بوصفهم أول من يربي الأفراد. وينبغي الاعتراف بالأسر بوصفها هيكلا بالغ الأهمية في تحقيق النمو والتعليم المتواصلين للشباب؛

- (ب) أن تقوم، بالشراكة مع المجتمع المدني، والأسر والمجتمعات المحلية، باستحداث برامج توفر فرصا تعليمية بديلة لأكثر فئات الأطفال والشباب ضعفا أو تهميشا؛
- (ج) أن تقوم، بالتعاون مع القطاع الخاص، بوضع سياسات، لا سيما في البلدان النامية، تمكن الشباب من الاضطلاع بدور نشط في القوة العاملة عن طريق برامج التدريب وبرامج الزمالات.

### المعوقون

١٠ - يمثل المعوقون نسبة كبيرة من تعداد سكان العالم (ما يقرب من ١٠ في المائة) وتشير الأدلة إلى أن نسبتهم كبيرة بشكل غير متناسب بين الفقراء على مستوى العالم. ووفقا لتقرير أصدره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٨، هناك ما يقرب من ٦٥٠ مليون شخص من ذوي الإعاقة في العالم. وتبلغ نسبة من يعيشون في البلدان النامية منهم ٨٠ في المائة، ويرزح الكثير منهم تحت وطأة الفقر. وفي البلدان المتقدمة، يتعرض الأشخاص من ذوي الإعاقة إلى التمييز الذي يحد من مشاركتهم في المجتمع. وفي الغالب الأعم، لا تتكفل الحكومات والمجتمعات المحلية بتوفير الرعاية الصحية الخاصة والخدمات التعليمية الخاصة التي يحتاجها المعوقون من أجل تحقيق التنمية المتكاملة لهم.

١١ - وتنبع مشكلة معاناة المعوقين من الفقر والاستبعاد من وجود مواقف ثقافية ضارة تنظر إلى المعوقين باعتبارهم أفرادا غير مرغوب فيهم في المجتمع؛ ومثل هذه المواقف موجودة في البلدان المتقدمة والنامية على السواء. وفي كثير من البلدان، تستخدم تقنيات التشخيص الوراثي والفحوصات السابقة للولادة في تحديد الأشخاص ذوي الإعاقة قبل ولادتهم؛ وفي كثير من الأحيان يُستهدف هؤلاء الأفراد لإنهاء حياتهم لا لسبب إلا أنهم معوقون. وتتجاهل هذه الممارسة الكرامة الأصلية للمعوقين وقيمتهم الإنسانية، ويجب على اللجنة أن تثبط هذه الممارسة وتعترف بأنها تمثل انتهاكا لحقوق الإنسان.

١٢ - ويتطلب التضامن مع المعوقين تقدير مواهبهم الفريدة ومساهماتهم في المجتمع كأفراد. وإننا ندعو الحكومات والمجتمع المدني لوضع السياسات والهياكل التي تكفل إدماج ومشاركة ذوي الإعاقة في صميم الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وستعالج هذه السياسات والهياكل الاحتياجات الصحية والتعليمية الخاصة للمعوقين، واحتياجات النماء الشخصي الخاصة بهم، وتدعم الجهات الراعية لهم، وعلى وجه الخصوص أسرهم ومجتمعاتهم المحلية.

١٣ - وعلى وجه التحديد، نوصي الدول الأعضاء بما يلي:

- (أ) أن تعمل بالتعاون مع المجتمع المدني على وضع البرامج التي تشجع المواقف الثقافية الإيجابية إزاء ذوي الإعاقة. وينبغي أن تقدم هذه البرامج الدعم والموارد اللازمين إلى الأسر والأشخاص الآخرين الذين يقدمون الرعاية لذوي الإعاقة؛
- (ب) أن تشجع توفير فرص التعليم المناسبة لاحتياجات ذوي الإعاقة من أجل تعزيز إدماجهم في المجتمع؛
- (ج) أن تحمي الأشخاص ذوي الإعاقة، وغيرهم من الضعفاء من أفراد المجتمع، من الممارسات التمييزية التي تحرمهم من حقوقهم الإنسانية. وبوجه خاص، يشكل استخدام التكنولوجيا الطبية لتشخيص الإعاقة من أجل إنهاء حياة المعوقين قبل الولادة انتهاكا لحقوق الإنسان. ويجب على اللجنة إدانة هذه الممارسات بوضوح وقوة؛
- (د) أن تفي بالتزاماتها الدولية في مجالات الرعاية الصحية، والبنية الأساسية، والحكم الرشيد والأمن، وأن تضع أحكاما لتلبية الاحتياجات الخاصة لأشد أفراد المجتمع ضعفا.

#### الأسر

١٤ - إن الأسر هي التي تدعم المجتمع وتعطي الحياة للأجيال المقبلة. ونظرا لأن الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع، فإنها تكفل استدامة الحضارة والثقافة. وتأخذ الأسرة على عاتقها المهام التي لا غنى عنها في رعاية الجميع، لا سيما أكثر الأفراد ضعفا وقابلية للتأثر. وفي أفضل حالاتها، تشكل الأسرة مثالا على التضامن بين الأجيال، ويترتب على فشل الأسرة عواقب مأساوية على أفرادها، وعلى وجه الخصوص على الأطفال، وبصورة متزايدة على كبار السن.

١٥ - وندعو الدول إلى أن تتشارك مع الأسر ومع المجتمعات المحلية في تلبية احتياجات نماء الأشخاص المهمشين اجتماعيا. وتتطلب هذه الشراكة إيجاد فرص العمل والقضاء على الممارسات التمييزية في مجال العمالة، ولا سيما ضد كبار السن والنساء. وتتطلب أيضا من المجتمع الدولي الوفاء بالتزاماته في مجالات الرعاية الصحية، والتعليم، والبنية الأساسية، والحكم الرشيد والأمن. وتحمل الأسر، وعلى وجه الخصوص تلك التي تترزح تحت وطأة الفقر، قدرا غير متناسب من آثار الثغرات في مجالات التنمية الرئيسية هذه.

١٦ - وعلى وجه التحديد، نوصي الدول الأعضاء بما يلي:

(أ) أن تتشارك، بالتنسيق مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، مع الأسر، ولا سيما في البلدان التي تواجه تسارعا في معدلات الشيخوخة بين سكانها، من أجل وضع البرامج وتنمية الموارد التي من شأنها تيسير تقديم الرعاية في المنزل وتعزيز التضامن بين الأجيال؛

(ب) أن تضع هياكل اقتصادية لا تعاقب فرادى الأسر على خياراتها المتعلقة بتوفير الاحتياجات التعليمية وغيرها من احتياجات النماء لأطفالها، وفي تلبية وتوفير احتياجات كبار السن وذوي الإعاقة؛

(ج) أن تقوم، في شراكة مع المجتمع المدني، بوضع سياسات من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي وإيجاد الوظائف وإتاحة إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الأساسية والتعليم، ولا سيما بالنسبة للأسر في المناطق الريفية.

١٧ - إن لكل إنسان ما يقدمه كإسهام هام إلى المجتمع الإنساني، إلا أن عدم إتاحة الفرصة الملائمة أمام الكثيرين تحول بينهم وبين القيام بذلك. ويعد التماسك الاجتماعي أمرا بالغ الأهمية من أجل تحقيق التنمية والرفاه المتكاملين لجميع أعضاء المجتمع، وخاصة الشباب والمعوقين، وكبار السن والأسر التي ترزح تحت وطأة الفقر.